المجلس واصل مناقشة الخطاب الأميري ومطالبات بتعاون السلطتين

جانب من الجلسة

عيشة كريمة، ويفترض ان يكون المواطن اولى في الخيرات، موضحا ان الدولة تمول التأمينات الاجتماعية حوالي مليارين دينار، موضحا ان التقاعد المبكر بصورته الحالية تمييزي وغير عادل، وانا مع التقاعد المبكر الذي ردته الحكومة وهو يحقق اكثر عدالة.

وقال: توجه الحكومة نحو الدين العام مرفوض وخاطئ، والاولى بها تعزيز الاحتياطي العام عبر تحويل الارباح المحتجزة لدى بعض الجهات، وادعاءات الحكومة بالافلاس غير حقيقية، داعيا للمصداقية في الخطاب العام، مشيرا الى ان قضايا الفساد نعم كثيرة انما يقابلها اختصاصات من مجلس الامة ويواجهها داعيا لعدم تهميش دور المجلس وبث روح الاحباط مبينا ان سعي المجلس ادى لتحجيم قضايا الفساد في ضيافة الداخلية وسواها، داعيا وزير الداخلية لايقاف تدخلات النواب في نقل الضباط، مشددا على رفضه محسوبيات التعيينات والترقيات في كل اجهزة الدولة، مبينا ان النواب يذهبون لكاتب الوزراء لتمرير معاملات وابخاس الاخرين حقوقهم والوزير يرا في الامر فرصة لشراء ولاء النائب، وعلى النواب احترام قسمهم.

وافاد: بأي حق تتجه غرفة التجارة لجباية اموال من المواطنين، داعيا الى تصحيح الوضع، وما دورها لدخول اجتماعات محاربة الفساد؟ معلقا: اليس في هذا نسف لقانون ضرب المصالح؟ داعيا الحكومة لمحاسبة المتجاوزين والا عليها الاستعداد للمحاسبة.

وزير المالية: وددت ان اوضح ان الارباح المحتجزة انها بناء على قوانين، ونحن اتخذنا قرارات بتوريد الاموال التي لا تغطيها قوانين وستكون بتدرج من قبل القطاع النفطي، وسبق ان استرددنا اموال من الموانئ.

الوزير نايف الحجرف: الحكومة استردت 4 مليار دينار أرباح محتجزة من القطاع النفطي

عبدالوهاب البابطين: وضع القاعة اليوم يؤشر على الوضع الحالي السيء للبلد، فكثير من الوزراء والنواب غير ملتزمين في مواقعهم وادوارهم وهي صور تعكس حال البلد "وبالكويتي: تعالوا الى حياة المواطن الكويتي .. يولد بمشفى خاص، ويدرس بمدارس خاصة، ثم يعاني بطالة عامين وبعدها يتوظف، ثم يتزوج وينتظر 10 سنوات لرعاية اسرته في بيت، وحين يمرض احد افراد اسرته يعود مرة اخرى للمستشفى الخاص" كل ذلك بسبب تردي الخدمات العامة التي ترعاها الحكومة، وهي بمثابة ضريبة غير مباشرة يدفعها المواطن نتيجة تراخي الحكومة عن النهوض بمسؤولياتها، واستراتيجية كويت 2035 مجرد وهم وفاقدة للرغبة ولن يلحقها تنفيذ، متسائلا اين المشكلة في تكرر المشاكل؟ هل هي في وجود مجلس الامة كما تريد السلطة ايهام الرأي العام بذلك؟ قائلا ان المشكلة ليست فقط بالحكومة انما باختصار هي مشكلة النظام العام الخاطئ الذي يحول دون تشريع النائب وتنفيذ الوزير هي باختصار لخبطة، قائلا: اين دور المجلس بالتصويت على رد الحكومة لقانون التقاعد المبكر الذي اقررناه، وهذه هي الفوضى بمحاولة تنفيذ الامور وفق مزاج الحكومة، وهذا عدم احترام للمؤسسة التشريعية وهو تعاطي سيء مع حق النائب.

جانب آخر من الجلسة أمس

وقال: وفق المادة 100 من حق النائب ان يستجوب من يشاء دون منعه لاي سبب كان ولا احالة للتشريعية، مبينا ان الحكومة شلت يدا النائب التشريعية والرقابية، وهذا هو اللعب وعدم ايمان بالمؤسسات الدستورية، وانتم غير مؤمنين بوجود دستور اصلا، انتم كحكومة تريدون الكيف والمزاج، وفي حين يتفاعل رأي تطوير الديمقراطية تتكاثر سجوننا بقضايا الرأي.

واضاف: اصبحنا نعيش في حقبة جديدة ترى ان اللائحة الداخلية قانون عادي، في حين كان تفسير للمحكمة الدستورية عام 1997 يؤكد ان للائحة قوة الدستور، مبينا ان هناك تدخل في اعمال السلطة التشريعية وهو مساس بالصوت الحر الذي اختاره المواطن الكويتي، وهناك ايضا تدخل في السلطة التنفيذية، وحين يقول البعض ان السلطة القضائية محصنة نقول لا فهي كحال السلطات الاخرى وعليها تقبل الانتقاد بصدر رحب ومن حقنا انتقاد احكامها فهي افعال بشر تصيب وتخطئ ولا احد يحمل صفة القدسية.

رئيس الجلسة عيسى الكندري: تشطب الكلمة لا اسمح لك انتقاد القضاء ..

عمر الطبطبائي: الازمة في ترتيب بيت الحكم الكويتي لا في السلطة التنفيذية، والنتيجة ان ابناء الاسرة الواحدة يتضاربون عبر نواب من اجل الوصول الى الكراسي والبلد تتعطل، وهذا الخطاب الى ابونا وحكيمنا ابو السلطات، فالحكومة لا تلتزم بالتوجيهات السامية، وهل يعقل ان تتوقف الرياضة بسبب صراع بين الشيخ احمد الفهد ورئيس مجلس الامة مرزوق الغانم.

عمر الطبطبائي: ما يصير نسمي أنفسنا معارضة لعدم وجود رؤية..و الإفراط في تقديم الاستجوابات طيح هيبتها..كما أن بعض النواب في الاستجوابات يقدم مصلحة قبيلته أو طائفته أو عائلته على مصلحة الكويت ..ومو معقول البعض يبي حل المجلس لأن رئيس الوزراء مو زين معه.

وقال: يجب ان يعرف الشعب النواب في الخطاب العام ينادون بشيء وفي القاعات المغلقة ينادون بخلافه، وهذا عايشته منذ ان كنت طالب في الجامعة الى ان اصبحت نائب اليوم وكشفته، متسائلا اين قسم النواب عن حماية الاموال العامة حين وجهانا انا والبابطين استجواب وزير النفط السابق، معربا عن اسفه لتخاذل النواب وتمسكهم بكراسي القبيلة والطائفة والمصالح ونسيان القسم.

واضاف: مجلس الامة بحاجة اعادة الترميم لحماية سلطاته، مشيرا الى ان التعدي على الاستجواب وصل مرحلة بالغة الخطورة، فقبل ايام قالت السلطة القضائية ان المجلس تدخل بشكل سافر في سلطاتها حين استند على المادة 16، وغدا ستحال الاستجوابات الى المحكمة الدستورية وتتلاشى سلطات المجلس، مشددا على ان الوقت قد حان لاقرار حزمة استقلالية القضاء، وتعديل الصوت الواحد، وتكويت الوظائف، واصلاح التركيبة السكانية، واصلاح التعليم، لافتا الى ان دولة قطر وصلت الى مصاف العشرة الاوائل في العالم بتحسن مؤشرات التعليم، واين انتم عن الاوضاع الخارجية، واين انتم عن تعديلات اللائحة الداخلية، كل هذه الجوانب هي التي تصلح الوضع العام انما النواب يتسابقون على دغدغة المشاعر من اجل تجهيز فيديو كليب للانتخابات المقبلة، متمنيا ان تصل الشفافية الى اعمال لجان المجلس.

رئيس الجلسة: ترفع الجلسة للصلاة.

وبعد استئناف الجلسة قال اسامة الشاهين: الإستجواب والحصانة انتقص منهما بأحكام الدستورية والسلطة التشريعية أصبحت أهون السلطات.

وتابع الشاهين: هناك حاجة لإعادة النظر بقانون إنشاء المحكمة الدستورية حتى يتحقق التوازن السياسي الذي أقامه الدستور.

وقال الشاهين: قانون الصكوك الاسلامية تم الإنتهاء منه مع النائب محمد الدلال حتى تصبح الكويت أول دولة انتقلت للبناء الإسلامي.

وقال د. عبدالكريم الكندري: من حقنا مناقشة حكم الدستورية لاننا سنناقش مادة 16 جديدة فهناك فراغ دستوري وسنقدم مشروع لائحة جديد بعد قليل بهذا الشأن.

وقال نايف المرداس: أؤيد الإقتراح بقانون الخاص بإسقاط القروض عن المواطنين....ويجب الإستعجال في إقرار حقوق البدون

وقال ثامر السويط: بعض الخبراء الدستوريين بينهم المستشار عبدالفتاح حسن أكد في كتاب له أنه لا تسقط العضوية عن النائب إلا بقرار من مجلس الأمة.

الشاهين متحدثا

السويط في مداخلته

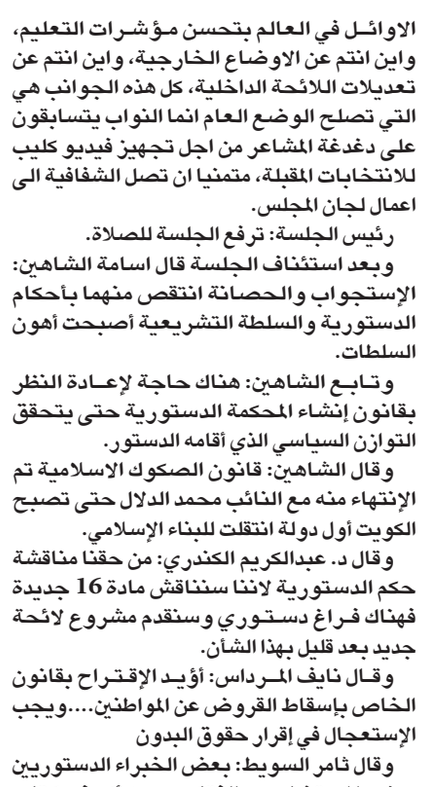

خليل ابل

صالح عاشور

الحجرف: بدأنا استرداد 12 مليار دولار أرباح محتجزة لدى مؤسسة البترول

د.نايف الحجرف

قال وزير المالية الدكتور نايف الحجرف ان الحكومة تعمل على استرداد الأرباح المحتجزة التي لم تصدر بها قوانين وفي هذا الاطار "استرددنا من المؤسسة العامة للموانئ واستلمنا اول دفعة من القطاع النفطي".

جاء ذلك في مداخلة للوزير الحجرف في جلسة مجلس الأمة التكميلية امس ردا على ما أثاره أحد النواب بشأن استرداد الأرباح المحتجزة أثناء مواصلة المجلس النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي ال15 لمجلس الأمة.

وأضاف الحجرف "اتخذنا إجراءات باسترداد بعض هذه المبالغ التي لم يصدر فيها قوانين ومنها أربعة مليارات دينار (نحو 12 مليار دولار) من القطاع النفطي كما وصل الينا كتاب من وزير النفط بتقسيطها لمدة أربع سنوات".

وأوضح أن بقية الأرباح المحتجزة صادرة بقوانين من المجلس وبالتالي لا يمكن استردادها مشيرا الى أن الأرباح المحتجزة صدرت بناء على قوانين من مجلس الامة وكانت واضحة وحاضرة أمام الجميع.

بوشهري: تحديث البنية التحتية لمشروع خيطان السكني من أولوياتي

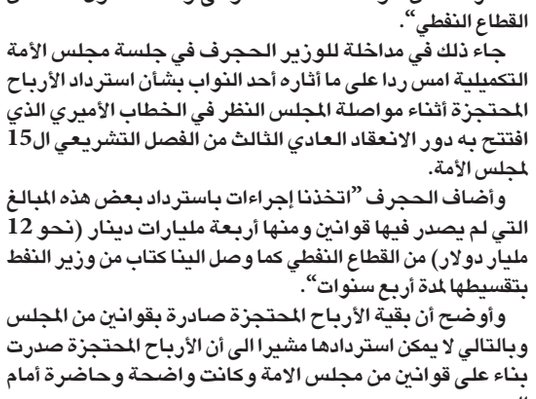

د.جنان بوشهري

أكدت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان الكويتية الدكتورة جنان بوشهري ان تحديث البنية التحتية لمشروع خيطان السكني سيكون من أولويات وزارة الأشغال للانتهاء منه في أقرب فرصة.

جاء ذلك في مداخلة للوزيرة بوشهري في جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس ردا على ما أثاره أحد النواب بشأن البنية التحتية لمشروع خيطان السكني أثناء مواصلة المجلس النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي ال15 لمجلس الأمة.

وذكرت بوشهري ان قسائم مشروع خيطان السكني وزعتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية علما بأن "المسؤول عن البنية التحتية هي وزارة الأشغال لا وزارة الإسكان".

وأضافت انه تم إنشاء البنية التحتية لهذه المنطقة في السابق من وزارة الأشغال مشيرة إلى وجود قرار واضح جدا بإعادة تحديث البنية التحتية من وزارة الأشغال وليس المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وحول إيقاف بدل الإيجار لمن خصصت لهم قسائم مشروع خيطان السكني أوضحت "ذكرت لأكثر من مرة أنه لن يتم إصدار قرار بإيقاف بدل الإيجار عن خيطان وإنما صدر قرار وزاري في سنة 2016 بإيقاف بدل الإيجار عن كل من كانت طلباتهم من سنة 1997 فما أقل".

وبينت أن ذلك يأتي تطبيقا لمادة صريحة في لائحة (الرعاية السكنية) مضيفة ان كل من خصص له في منطقة خيطان أو أي منطقة أخرى وطلبه الاسكاني من سنة 1997 فما أقل قد "تم إيقاف بدل الإيجار عنه وذلك تنفيذا لمادة في اللائحة الاسكانية".

وفيما يخص البدل الداخلي أو القيمة الرمزية لقسائم خيطان أشارت إلى أنهاأكدت لأكثر من مرة ان منطقة خيطان مثل منطقتي الصباحية وأبو حليفة اذ ان القيم الرمزية وضوابط التصرف في القسائم صدرت بقرارات من مجلس الوزراء نتيجة لمواقع هذه المناطق المميزة وقيمها السوقية العالية لذلك كانت القيم الرمزية لهم واحدة هي 15 ألف دينار (نحو 50 ألف دولار).

وحول قانون من باع بيته أوضحت ان هذا القانون صدر في عام 2015 وتم طرح أول مشروع لتنفيذ البيوت الخاضعة لهذا القانون في السنة المالية الحالية والعمل جار الآن لتنفيذه في مشروع شرق تيماء الاسكاني.

وأضافت ان المشروع الثاني لاستكمال العدد المستحق المشمول بقانون من باع بيته سيكون في شرق مدينة صباح الأحمد وسيتم طرحه في السنة المالية المقبلة مؤكدة "التزام الحكومة بالقوانين الصادرة من مجلس الأمة".